برنامج
جسور التجارة
العربية الإفريقية

برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB)

معلومات أساسية

تشهد المنطقتان العربية والإفريقية، في ظل تنامي التحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، نموا اقتصاديا كبيراً. ولا تزال هناك إمكانات غير مستغلة لمواصلة تنمية التجارة الإقليمية تنميةً تثمر نموا اقتصاديا مستمرا وفرص عمل لكلتا المنطقتين.

ولما كان حجم التجارة بين المنطقتين لا يزال منخفضًا، فقد صمّـم برنامج "جسور التجارة العربية الأفريقية" (برنامج جسور التجارة) للتصدي لبعض التحديات التي تواجه تعزيز التجارة والاستثمار بين المنطقتين وتطوير شراكات بينهما في مجال الأعمال.

الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

Creating One African Market

تعدّ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أكبر المبادرات، منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، الرامية إلى تحرير التجارة وزيادة التبادل التجاري داخل القارات وفيما بينها على الصعيد العالمي. وقد وقّعت على الاتفاق، حتى متم 2019، 54 من أصل 55 دولة عضوة في الاتحاد الأفريقي. وبموجب الاتفاقية الخاصة بإنشاء المنطقة، يُطلب من الأعضاء إزالة ما يصل إلى 90 % من تعريفاتها الجمركية، وخفض الحواجز غير المرتبطة بالتعريفة بشكل كبير بقصد تشجيع حركة التجارة الحرة داخل القارة الأفريقية. ويُرمى من ذلك تشجيع النمو الاقتصادي ودمج الدول الأفريقية النامية في السوق العالمي. ومن المتوقع أيضًا أن يكون لهذا الاتفاق أثر إيجابي في خفض مستويات الفقر في جميع أنحاء القارة مع زيادة حركة الأموال عبر المجتمعات.

ومن الفوائد الإضافية لهذا البرنامج أيضا، أنه يعطي أفريقيا موطئ قدم في السوق العالمي باعتبارها فاعلا ذا شأن. وينشئ الاتفاق مخزونا تجاريًا للقارة الإفريقية بأكملها، ويشجّع التجارة بين البلدان الأفريقية؛ فقبل الاتفاق، كانت نسبة التجارة البينية في إفريقيا منخفضة وبالكاد تبلغ 16 % . لكن يتوقع أن تشهد هذه النسبة الآن زيادة مطردة. وعلاوة على ذلك، يروّج الاتفاق، من خلال إنشاء سوق حر، للقارة الأفريقية برمتها باعتبارها فاعلا مهما في السوق العالمي ينافس الاقتصادات الأخرى الأكبر.

أهداف برنامج جسور التجارة العربية الافريقية

يعتبر برنامج جسور التجارة العربية الافريقية برنامجا يضم في عضويته عددا من البلدان والمنظمات الإقليمية التنموية والمالية، غايته تعزيز وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار بين البلدان الأفريقية والعربية، وتوفير تمويل لعمليات التجارة وتأمين ائتمان الصادرات ودعمهما، وتعزيز الأدوات القائمة لبناء القدرات في مجال التجارة.

وكهدف نهائي، يرمي هذا البرنامج إلى زيادة التكامل الاقتصادي ودعم النمو المستدام في جميع البلدان العربية والأفريقية. وسينصب التركيز في جهود تشجيع التجارة بصفة أساسية على القطاعات التي يتم فيها إنشاء قيمة مضافة كبيرة، ولا سيما في الصناعات التي تعتمد على قوة عاملة أكثر مهارة والصناعات التي يمكن أن تعزز المزيد من الاستثمار ونشر المعرفة. واستنادًا إلى المشهد الاقتصادي الحالي في البلدان المستهدفة، فإن القطاعات الرئيسية التي سيظهر فيها أكبر تأثير لهذا البرنامج هي الصناعات التحويلية، والمدخلات الزراعية، والصناعة الصحية والدوائية. لكن البرنامج ديناميكي بما يكفي لكي يستوعب لبنات إضافية لبلوغ الأهداف المنشودة منه.

ومن الفوائد الأخرى لتوسيع الآفاق الاقتصادية للقطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى في البلدان العربية والأفريقية، تقليل اعتماد هذه الاقتصادات على صادرات السلع الأساسية. فقد تعرضت هذه البلدان، بسبب تقلبات الأسعار العالمية، إلى تقلبات أكبر في إيرادات صادراتها ترجمت إلى ضعف في استقرار النمو الاقتصادي، وزيادة تذبذب أسعار الصرف. ومن خلال تعزيز النمو الذي يزيد من صادرات المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى والأقل تقلبًا، يمكن تعزيز الآثار الإيجابية للتجارة، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام والشامل.

ويهدف برنامج جسور التجارة العربية الافريقية، في هذا السياق، إلى تصميم وتنفيذ مشاريع وأنشطة تعزّز التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية والإفريقية، وتعظيم وزيادة فرص الاستثمار والتجارة في القطاعات ذات الأولوية من خلال تنفيذ برنامجه الطموح في المجالات التالية:

01 إنشاء وتطوير العديد من المنصات لتعزيز فرص الأعمال بين المنطقتين؛

02 تطوير بيئة الأعمال والتعاون بين البلدان العربية والإفريقية؛

03 تعزيز القدرة التنافسية مع التركيز بشكل خاص على بناء قدرات مؤسسات دعم التجارة والاستثمار، والقطاع الخاص (وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة) والمؤسسات العامة ذات الصلة؛

04 بناء الشراكات مع المؤسسات المالية لتصميم وإطلاق حزم مالية خاصة لفائدة الكيانات المشاركة تحت مظلة برنامج جسور التجارة العربية الافريقية.

وتهدف التأثيرات القابلة للقياس إلى دعم جهود خلق فرص العمل والنمو الشامل، وذلك عبر:

- إقامة شراكات تجارية جديدة
- زيادة المبادلات التجارية والاستثمار بين البلدان العربية والأفريقية
- زيادة المعلومات العامة عن فرص السوق واللوائح التجارية
- إقامة منصة رقميـة للتجار لتسويق صادراتهم
- زيادة التواصل بين الشركات القائمة في البلدان العربية والأفريقية
- تطوير منصات لوجستية جديدة
- تحقيق نمو في التجارة وتأمين ائتمان الصادرات من مؤسسات القطاعين العام والخاص.

ومن خلال تحفيز النمو في التجارة والاستثمار حيث الأحجام منخفضة حاليًا، يعدّ برنامج جسور التجارة أداة عالية التأثير للمساهمة في تحقيق تكامل اقتصادي أعلى من خلال التجارة والاستثمار.

الانضمام إلى برنامج

جسور التجارة العربية الافريقية

فيما يخص الأنشطة التي سيجريها البرنامج في المستقبل، تدعى البلدان العربية والأفريقية إلى الانضمام إلى عضويته والاستفادة من أنشطته في مجالات النهوض بالتجارة والاستثمار، وخاصة في القطاعات التي تخلق قيمة مضافة، بالإضافة إلى تشجيع وتبادل التجارب والممارسات الفضلى بين المنطقتين.

ويدعم البرنامج، اتساقا مع هذا النهج، الأنشطة المشتركة للقطاع الخاص من كلتا المنطقتين ابتغاء إيجاد فرص لرجال الأعمال من كلا الجانبين للقاء والتعرف على السلع والخدمات القابلة للتبادل وكذلك تحديد فرص الاستثمار المتاحة في كلتا المنطقتين للترويج لها على المستوى العربي الأفريقي.

وتشير أرقام التجارة العالمية إلى أن صادرات البلدان الأفريقية من المواد الخام تمثل حوالي 80 % من إجمالي صادراتها، في حين أن السلع المصنعة تمثل أكبر نسبة من إجمالي وارداتها. لذلك، ستولي مشاريع برنامج جسور التجارة خلال السنوات المقبلة، إلى جانب المبادئ العامة المذكورة أعلاه، اهتمامًا خاصًا بمشاريع سلسلة القيمة لتعزيز الوصول إلى أسواق البلدان الأفريقية والعربية. ويستند البرنامج إلى أنشطته وبرامجه المختلفة في سعيه إلى تعزيز وصول الصادرات العربية الأفريقية إلى أسواقها من خلال دعم استراتيجيات التصدير الوطنية والتركيز على توفير برامج الدعم للمصدّرين إلى البلدان الأفريقية والعربية.

ويركّز النهج المستقبلي للبرنامج، علاوة على ذلك، على تطوير المهارات في مجال الاقتصاد الرقمي لتطوير وزيادة كفاءة وفعالية البلدان العربية والأفريقية لاستهداف منتجات ذات قيمة مضافة عالية وزيادة القدرة التنافسية لصادراتها من خلال التحكم في تكلفة الإنتاج وإزالة العقبات وتقديم حلول للمدفوعات والشحن والقدرة التنافسية للتجارة العربية الأفريقية.

وسيعتمد البرنامج أيضًا على قدرات شركائه،

جمهورية جيبوتي
جمهورية غينيا
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
جمهورية بنين
جمهورية توغو
جمهورية الكاميرون
الجمهورية التونسية
جمهورية السنغال
جمهورية مصر العربية
المملكة المغربية

BADEA
IsDB
itfc المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
AFREXIMBANK
ICD
ICIEC
OPEC FUND for International Development

هيئات حوكمة البرنامج

أ

مجلس محافظي البرنامج

يتألف مجلس المحافظين من الأعضاء المؤسسين للبرنامج. ويمكن للبلدان/الشركات المالية أو التجارية الأخرى الانضمام إلى البرنامج من خلال المساهمة المالية في الخطة التشغيلية للبرنامج لمدة ثلاث سنوات بمبلغ لا يقل عن **500 000** دولار.

وللمجلس أن يدعو/يختار المؤسسات ذات العلاقة بمجال عمل البرنامج ليصبحوا أعضاء، وله أيضا أن يدعو أي شركة أو جهة مانحة أو بلد لحضور أحد اجتماعاته، حسبما يراه مناسبًا.

ويقدّم مجلس المحافظين التوجيه والمشورة الاستراتيجية، مع التركيز على التحديات التي تواجه البرنامج والفرص التي يتيحها على الأجلين القصير والطويل. والمجلس مسؤول أيضا عن وضع معايير لاختيار المشاريع والأنشطة وتعزيز أهدافها.

وتعقد اجتماعات مجلس المحافظين مرة واحدة على الأقل في السنة ويستضيفها أحد البلدان العربية أو الأفريقية الأعضاء.

ب

اللجنة التنفيذية

تتألف اللجنة التنفيذية من ممثلي أعضاء برنامج جسور التجارة الذين تم الاتفاق على ترشيحهم للعمل على تحويل الاستراتيجيات والمعايير التي وافق عليها مجلس المحافظين إلى أنشطة قابلة للتنفيذ من خلال مراجعة المشاريع والموافقة عليها على أساس الموارد والأولويات.

وتشرف اللجنة أيضًا على الجهود المبذولة لزيادة الموارد المخصّصة للبرنامج وتنفيذ توصيات مجلس الحوكمة من خلال مراقبة تنفيذ مختلف الأنشطة أو المشاريع، وإعداد تقارير عن التقدم الشامل المحرز في تنفيذ البرنامج والوضع المالي وتقديمها إلى المجلس.

ج

الأمانة العامة للبرنامج

تعمل الأمانة العامة بمثابة هيئة لإدارة وقيادة تنفيذ خطة العمل وجودة الأنشطة والبرامج المقدمة، بالإضافة إلى تقييمها بناءً على المعايير التي يعتمدها مجلس الحوكمة.

وتنسّق الأمانة أيضًا بين مختلف البلدان والشركات الأعضاء في البرنامج لتنفيذ المشاريع التي وافق عليها المجلس، وتقديم التقارير الفنية والمالية الدورية.

العضوية

يمكن للبلدان العربية والأفريقية ومؤسسات التمويل الإنمائي الانضمام إلى برنامج جسور التجارة ومجلس المحافظين من خلال تقديم مساهمة مالية قدرها 000 500 دولار لسد تكاليف خطة تشغيلية مدتها ثلاث سنوات. وتمنح العضوية مقعدًا في عملية صنع القرار، مع إيلاء الأولوية للإجراءات التالية:

الدعم المالي والفني لأنشطة التجارة والاستثمار الرامية إلى تشجيع التجارة البينية والاستثمار بين البلدان العربية والأفريقية.

دعم الاستراتيجية الوطنية للدول العربية والأفريقية

الأحداث الترويجية للمصدّرين المحليين.

أنشطة مطابقة الأعمال للمصدّرين والمستوردين من القطاع الخاص مع نظرائهم في كلتا المنطقتين.

برامج بناء القدرات المتخصصة والمساعدة الفنية في مجال التجارة الدولية والاستثمار.

ضمان المشاركة الفعالة للبلدان الأعضاء في جميع أنشطة البرنامج.

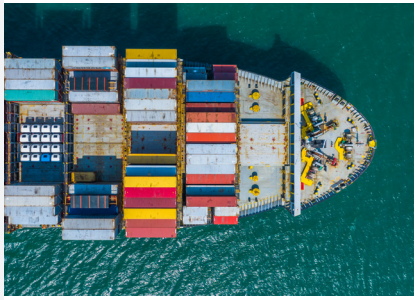

ويطلب من أعضاء مجلس المحافظين أيضًا تقديم كل الدعم اللازم لتنفيذ أهداف البرنامج وتأمين الموارد المالية اللازمة في بلدانهم.

الدول الأعضاء:

المنظمات الأعضاء:

الأعضاء المراقبون:

أ. في سياق تعزيز الشراكات لتصميم المنتجات المالية دعما للتجارة والاستثمار

يعدّ الاتفاق المبرم بين البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بقيمة **500** مليون دولار (برنامج تمويل وتشجيع التجارة العربية الأفريقية) برنامجا لتمويل وتشجيع التجارة العربية الأفريقية. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التعاون التجاري والاستثمار بين البلدان الأفريقية والعربية، ويرمي أيضا إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي عن طريق تسهيل تمويل التجارة ودعم الاستثمار بين البلدان الأفريقية والعربية.

وتشمل السمات الرئيسية لبرنامج تمويل وتشجيع التجارة العربية الأفريقية تسهيلات تمويلية وحلول أعمال متكاملة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرامج بناء القدرات المشتركة، ودعم الوصول إلى الأسواق، والتعاون الفني في تسهيل التجارة. وقد أعدّت هذه المبادرة في سياق برنامج جسور التجارة العربية الافريقية لتعزيز التجارة والاستثمار داخل بين المنطقتين.

الملامح الرئيسية للبرنامج

يسعى برنامج جسور التجارة إلى أن يكون منصة ديناميكية لإدراج مكونات التنمية والتعاون بين الشركاء العرب والأفارقة خدمةً للتكامل الاقتصادي في مختلف القطاعات، مثل الزراعة، والصناعات الزراعية، والأدوية، والبنية التحتية، والنقل، والبتروكيماويات، ومواد البناء، والتكنولوجيا.

ب. في سياق إيجاد فرص العمل

تهدف أنشطة اجتماعات المصدّرين والمستوردين التي باشرها برنامج جسور التجارة إلى ربط المصدّرين والمستوردين مباشرة لتعزيز الشراكات التجارية في القطاع الخاص بين البلدان الأعضاء، وسد الثغرات التجارية، وزيادة التدفقات التجارية بين البلدان العربية والأفريقية. وعُقدت في هذا السياق اجتماعات عدة، منها ما يلي:

- **اجتماع المصدّرين والمستوردين في قطاع الأدوية** في كوت ديفوار، وجمهورية مصر العربية، والسنغال.
- **اجتماع المصدّرين والمستوردين في قطاع الأغذية** بجمهورية مصر العربية، والإمارات العربية المتحدة.

وشهد الاجتماعان المذكوران أعلاه مشاركة نشطة من القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية المعنية من 18 بلدا أفريقيا و10 بلدان عربية. وبلغت قيمة المعاملات التي نوقشت خلال النشاطين المذكورين أعلاه نحو 250 مليون دولار أمريكي (190 مليون دولار أمريكي للمواد الصيدلانية وملحقاتها وما يصل إلى 40 مليون دولار أمريكي من المواد الغذائية).

ج. مجال المساعدة الفنية

1. رؤية البرنامج المتعلقة بتحويل الزراعة في إفريقيا إلى قطاع إنتاجي من خلال مبادرة "المختبر المدرسي للمكتب الشريف للفوسفاط" (OCP School Lab) باعتبارها وسيلة لتحرير الإمكانات المرتبطة بالزراعة من خلال تزويد صغار المزارعين بمعلومات شاملة عن مغذيات التربة بهدف توجيههم نحو الممارسات الزراعية القائمة على التكنولوجيا تعزيزا للإنتاجية.

وتستهدف هذه المبادرة نحو 5000 مزارع في السنغال خلال الفترة 2019-2020. ويُعكف على النظر في تنفيذها في بلدان أخرى في غرب أفريقيا خلال سنة 2020 لمساعدة صغار المزارعين على الأخذ بممارسات زراعية جيدة، واختبار التربة، وإدارة الخصوبة دعما لزيادة الإنتاجية.

2. نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في إطار برنامج جسور التجارة وبالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي في المملكة المغربية والمعهد المغربي العالي للتجارة وإدارة المقاولات (ISCAE) دورة تدريبية بشأن التجارة الإقليمية في التجارة العالمية لفائدة البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد عقدت هذه الدورة التدريبية لموظفي الوزارات والمؤسسات العامة والمنظمات التي تمثل القطاع الخاص، في الفترة من 20 إلى 29 يناير 2020، بمقر المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات في الدار البيضاء بالمغرب.

aatbprogram aatb_program aatb@itfc-idb.org

T +966 12 646 8337 **F** +966 12 637 1064

AFRICA
BRIDGES